ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

انتخابات الكونغرس النصفية..

احتدام المنافسة بين المتخاصمين... ففي أي بوتقة ستنزل كرة الفوز

بالتزامن مع احتدام المنافسات الأولية بين مرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي المشاركين في الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي في مناطق مختلفة من البلاد، أظهرت نتائج إحدى استطلاعات الرأي العام الذي أجرته مؤسسة "راسموسن ريبورت"، بأن ثلثي الناخبين يرفضون الإدلاء بأصواتهم لممثلي الكونغرس الحاليين وتشير نتائج هذا الاستطلاع إلى أن ٦٥ في المئة من الناخبين الذين سيشاركون في انتخابات الـ"٦ من نوفمبر" النصفية، قالوا بأنه من المرجح أن يصوتوا لأشخاص غير الأشخاص الحاليين الموجودين داخل الكونغرس الأمريكي وفي سياق متصل أفاد معهد "راسموسن ريبورت" أن ٢٨ بالمئة فقط صوتوا في انتخابات عام ٢٠١٦ النصفية، ضد ممثلي الكونغرس.

من جهته أعرب مراسل وكالة "سبوتنيك"، بأن استطلاعات الرأي الأخيرة تُظهر بأن الديمقراطيين لديهم فرصة جيدة للسيطرة على الكونغرس وطرد أغلبية الجمهوريين من هذا المجلس"، يذكر أن الجمهوريون يمتلكون ٢٣٦ مقعداً حالياً ويمتلك الحزب الديموقراطي ١٩٣مقعداً في الكونغرس الأمريكي ولقد أكدت نتائج ذلك الاستطلاع بأن هذا الوضع جاء نتيجة لتوسع رقعة عدم الرضا من تصرفات وسياسات الرئيس الحالي "دونالد ترامب" في الشارع الأمريكي وكذلك بسبب الاستفزازات والتهديدات التي أطلقها أعضاء الحزب الجمهوري للناخبين الأمريكيين الذين سيشاركون في الانتخابات النصفية التي ستجرى بعد أقل من ثمانية أسابيع ولذا يبدو أن الجمهوريين هم الذين سيسيطرون على الكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكيين ولفتت تلك النتائج أيضاً إلى أن حروب "ترامب" التجارية مع الدول الأخرى لا تحظى بشعبية كبيرة في الغرب الأوسط لأمريكا، وذلك بسبب تأثر الرسوم الجمركية المفروضة على واردات السيارات والصلب وغيرها من المنتجات بتلك الحرب العبثية التي أثّرت سلباً أيضاً بشكل كبير على عدد من الأنشطة الإنتاجية والزراعية.

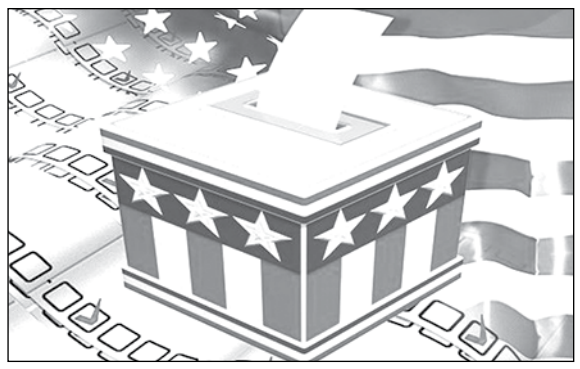

وتشير العديد من المصادر الإخبارية بأن مخاوف الجمهوريين من الهزيمة قد ازدادت إلى درجة أن "ميتش ماكونيل" زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي وصف جهود حزبه للحفاظ على مقاعدهم في مجلس الشيوخ بأنها تشبه كثيراً حروب الشوارع ومن أجل الحفاظ على تلك المقاعد تعهد أعضاء الحزب الجمهوري في الكونغرس الأمريكي بتقديم خطة لخفض الضرائب، لكن وفقاً للخبراء الأمريكيين، من غير المحتمل أن تصبح هذه الخطة مشروعاً قانونياً وإنما تم تقديمه لكسب أصوات الناخبين الأمريكيين المشاركين في انتخابات الكونغرس النصفية.

وحسب تقرير كتبته وكالة "رويترز"، فإن بعض خبراء الضرائب يعتقدون بأنه من غير المحتمل أن تصبح تلك الخطة قانوناً دستورياً، وأن الهدف من عرضه هو كسب المزيد من أصوات الناخبين لمصلحة أعضاء الحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية القادمة وجاء في هذا التقرير أيضاً: "حتى ولو فشلت هذه الخطة، فمن الممكن أن يقوم أعضاء الحزب الديمقراطي بمعارضة هذه الخطة الجديدة المتعلقة بالتخفيضات الضريبية وإعطاء أعضاء الحزب الجمهوري العديد من الفرص للاستفادة من ذلك الموقف والفوز في انتخابات ٦ نوفمبر".

ولقد أشارت وكالة "رويترز" بأنه إذا تمت الموافقة على هذه الخطة المقترحة، فإن التخفيضات الضريبية ستكون دائمة في أمريكا ولفتت إلى أن هذه الخطة جاءت عقب تولي "دونالد ترامب" سدة الحكم في البيت الأبيض، عندما كانت الأغلبية في الكونغرس الأمريكي في أيدي أعضاء الحزب الجمهوري.

وفي سياق متصل أعربت وكالة "رويترز"، بأن "كيفين برادي" عضو الحزب الجمهوري ورئيس لجنة الميزانية بالكونغرس الأمريكي، أعلن بأن اللجنة قامت بالتصويت يوم الخميس الماضي على هذه الخطة، وأنهم ينتظرون أن يقوم مجلس الشيوخ الأمريكي بالتصويت عليها في الأول من أكتوبر القادم.

ولطالما كانت التخفيضات الضريبية واحدة من سياسات أعضاء الحزب الجمهوري الذين يرون بأن هذه التخفيضات ستحقق نمواً اقتصادياً في أمريكا، لكن أعضاء الحزب الديمقراطي يعتقدون بأن الأثرياء والشركات الكبيرة فقط هم الذين سيستفيدون من هذه التخفيضات الضريبية وهنا وجّهت زعيمة الحزب الديمقراطي "نانسي بيلوسي" في الكونغرس الأمريكي الكثير من الانتقادات لهذه الخطة، معلنة أن "أعضاء الحزب الجمهوري يريدون أن يزيدوا من حالة العجز التجاري الحاصل في الميزانية العامة لأمريكا، ويريدون أن يضعوا المزيد من الأموال في الحسابات المصرفية للطبقة الغنية التي لا يتجاوز حجمها واحداً في المئة من السكان الأمريكيين".

وتُظهر التحليلات الأخيرة التي قامت بها بعض الوكالات الإخبارية بأن الكونغرس الأمريكي سيشهد منافسة حامية الوطيس على ٦٤ مقعداً من إجمالي ٤٣٥، منها ٢٩ مقعداً حساساً للغاية لها التأثير الأكبر على تلك المنافسة بين كلا الجانبين وفيما يخصّ مجلس الشيوخ الامريكي، فإن الفرصة متاحة أمام أعضاء الحزب الجمهوري لهزيمة العديد من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين في الولايات المحافظة، بما في ذلك السيناتور "جو مانشين" من ولاية "فرجينيا الغربية"، والسيناتور "هيدي هيكوب" من ولاية "نورث داكوتا"، والسيناتور "كلير ماكاسكل" من ولاية "ميسوري"، وفي النهاية السناتور "جو دونلي" من ولاية "إنديانا".

ومن ناحية أخرى، يبحث الديمقراطيون عن فرصة كبيرة للفوز، ولكن السيناتور "دين هيلر" من ولاية "نيفادا"، الولاية الوحيدة التي صوتت لمصلحة "كلينتون" في الانتخابات الرئاسية السابقة، يعتبر هو العضو الجمهوري الوحيد الذي فاز بمقعد في مجلس الشيوخ عن هذه الولاية ويتمتع الديمقراطيون أيضاً بفرصتين جيدتين في الولايات ذات التوجه الجمهوري، حيث نرى بأن بعضاً من أعضاء الحزب الديمقراطي استطاعوا الحصول على مقعد السيناتور "جيف فليك"، الذي لم يشارك في هذه الانتخابات عن ولاية "أريزونا" ومقعد السيناتور "بوب كوركر"، الذي لم يشارك هو الآخر في هذه الانتخابات عن ولاية "تينيسي"، حيث نجح أولئك المرشحون عن الحزب الديمقراطي في الفوز بأصوات سكان تلك الولايتين الأمريكيتين.

*** كنوز ميديا**

فك الشيفرة ونهاية الحرب على سوريا

*** محمد كحيلة - دمشق الآن**

تميزت الحرب على سوريا بشيفراتها غير المفهومة والمترابطة ببعضها منذ أول رصاصة أطلقت على الجيش السوري في درعا عام ٢٠١١م إلى يومنا هذا، حلحلت طلاسم الشيفرات وتحولت لمعادلات بسيطة وواضحة، وبات من السهل حلها بعد تجربة مريرة خاضتها الجمهورية العربية السورية.

سنذكر في هذا المقال المراحل المفصلية التي مرت بها الحرب على سوريا ونفند قدر المستطاع الأسباب والنتائج لكل منها:

١- مرحلة الصدمة والاستيعاب:

أ- الصدمة: بعد مرور سنة من الضخ الإعلامي المعادي واللعب على وتر الطائفية والمناطقية كان الشارع السوري قد سخن جيداً وبات من غرر بهم مستعدين لتنفيذ ما يؤمرون به من قبل دول المحور المعادي لسوريا، فانتشر السلاح بشكل مقلق في مناطق واسعة من الأراضي السورية، وشرع الإرهابيون بشن هجماتهم على المدن والبلدات وكذلك على معسكرات الجيش السوري، وربما كانت هذه البداية أكبر صدمة للشعب والدولة السورية، فهذا الفكر الإرهابي الدخيل جديد على وطن الأمن والسلام.

ب- الاستيعاب: عندما عجزت قوات الشرطة وحفظ النظام والأمن عن السيطرة على الوضع كان لا بد من التدخل المباشر من قبل الجيش السوري وتنفيذ مهامه الدستورية بحفظ الأمن والذود عن تراب الوطن فحافظ حينها على أكثر المناطق والمدن الحيوية، وخاض أشرس المعارك مع الإرهابيين من جنسيات سورية وغير سورية بالأخص مع تنظيمي (داعش) و (جبهة النصرة)، واستمرت هذه المعادلة إلى نهاية العام ٢٠١٤م إن صح تمسيتها بمعادلة، والملفت في الأمر أن الجيش السوري أظهر في تلك السنوات شجاعة منقطعة النظير في المقاومة والتحدي نظراً للنقص العددي الحاد في صفوف الوحدات البرية آنذاك والقتال في ظروف قاسية وكذلك الحصار الذي أطبق على الجيش والشعب السوري من قبل أعداء سوريا، ولكن بالمحصلة كانت أكثر من ٦٥ ٪ من الجغرافيا السورية قد أضحت خارج سيطرة الدولة.

٢- مرحلة التحرير وضرب الإرهابيين:

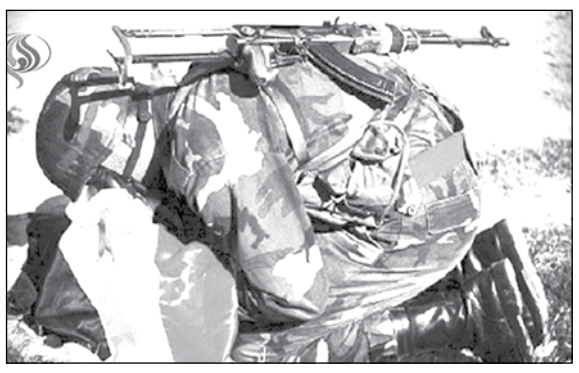

مع بداية العام ٢٠١٥م مالت الكفة للجيش السوري بعد الصمود الأسطوري الذي أبداه في السنوات السابقة والدعم الذي قدمته الدول الصديقة والقوات الحليفة، فانتقل الجيش من خندق الدفاع إلى جبهات الهجوم، لتبدأ آلة التحرير بالسيطرة على المدن والبلدات والجبال والصحراء، فتساقطت مناطق وقلاع الإرهابيين المزعومة كأحجار الدومنيو، واستعاد الجيش السوري مناطق واسعة من الجغرافيا السورية، ولا شك أن الدول والقوات الصديقة كان لها دوراً مهماً في هذه المرحلة ولكن دماء جرحى وشهداء الجيش السوري صاحبة الكلمة الفصل في الانتصار الساحق على الإرهابيين، وهذه المرحلة امتدت منذ بداية العام ٢٠١٥م حتى نهاية العام ٢٠١٧م، وكانت أبرز محطاتها تحرير مساحات واسعة من البادية وحقول النفط والغاز ومدينة دير الزور وتدمر والميادين والبوكمال والوصول إلى الحدود السورية-العراقية ومدينة حمص ومدينة حلب وجبال القلمون وثلثي الغوطة الشرقية والغوطة الغربية، وتحرير مثلث أرياف حلب وإدلب وحماة وتأمين الطريق الدولي بين المرافئ السورية والعاصمة دمشق، ومحاصرة مواقع الإرهابيين في جيوب كبيرة وصغيرة.

٣- مرحلة التطهير:

تختلف مرحلة التطهير عن مرحلة التحرير بكونها تعني عودة المناطق بشكل كامل لسلطة الدولة السورية وليس كالمرحلة السابقة فكان الجيش السوري يبقي على الجيوب الإرهابية ويحاربها بحسب الأولوية، تميزت هذه المرحلة بالأريحية الكبيرة على الصعيد العملياتي والتكتيكي للجيش السوري، فقد استعرض حشوده المؤللة التي يستحيل قهرها واستخدم نظرية الترهيب والترغيب التي تكفلت بفصل المعتدلين عن المتشددين من الميلشيات المسلحة، ليتمخض عنها مشروع المصالحة الوطنية الذي لم ينضج جيداً حتى بداية العام ٢٠١٨ م بالرغم من نجاح بعض المصالحات في السنوات السابقة إلا أنها كانت على نطاق ضيق نوعاً ما، وتمكن الجيش السوري في مرحلة التطهير من تفريغ الداخل السوري من المسلحين أما بقتلهم أو بالمصالحة مع من يرغب أو بترحيلهم إلى الشمال السوري، وما حرر في هذه المرحلة عبارة عن جيوب كالسرطان كان لابد من القضاء عليها وهي: ما تبقى من الغوطة الشرقية والقلمون الشرقي وجنوب العاصمة وريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي الغربي وجيب (داعش) الإرهابي شرق مدينة الميادين.

٤- مرحلة الحدود وتدخل الأصيل:

تنقسم هذه المرحلة إلى شقين:

أ- مناطق سيطرة القوات الكردية شرق الفرات ومنطقة التنف وعفرين ومناطق سيطرة ميلشيا (درع الفرات) المدعومة تركياً في الشمال السوري وهو ما سنتكلم عنه في المقالات المقبلة.

ب- حرب الحدود: بدأت مرحلة حرب الحدود فعلياً في منتصف الشهر السادس من عام ٢٠١٨م عندما هاجم الجيش السوري الإرهابيين في محافظتي درعا والقنيطرة وتمكن من السيطرة على كامل المحافظتين في أقل من شهرين بالرغم من جميع المحاولات السياسية والعسكرية للدول المعادية على رأسها الكيان (الإسرائيلي) والولايات المتحدة الأميركية فقد فرض الجيش السوري سياسة الأمر الواقع وقضى على أذنابهم في المنطقة الجنوبية ولم تنفع كل تهديداتهم ووعودهم بصد التقدم المذهل للجيش السوري، وبالطبع إن محافظة إدلب ومحيطها من أرياف اللاذقية وحماة وحلب ممن تخضع لسيطرة الإرهابيين هي الخطوة القادمة في مرحلة حرب الحدود وقد أفسحت الدولة السورية مجالاً للحل السياسي برعاية روسية مما قد يخفض فاتورة الدم لأي عملية مقبلة، على أي حال الحشود العسكرية للجيش السوري بابت أكثر من جاهزة على طول الجبهة من كسب إلى حلب وبانتظار إعلان ساعة الصفر والانقضاض على الخزان الرئيس للإرهابيين وتخليص مدنيي إدلب من سوط الظالمين، ومايسمى بنقاط المراقبة لجيش العدو التركي وما استجلبوه من أسلحة ومدرعات وجنود لن يفرق الجيش السوري بينهم وبين نقاط الأوزباك والتركستان والنصرة وحراس الدين وغيرهم من الإرهابيين في حال فشل الحل السياسي وتعنت النظام التركي بإبقاء قواته داخل الحدود السورية.

على الرغم من التعقيدات الكبيرة التي واجهت الجيش السوري في إدلب والتهديدات الغربية بشن عدوان ثلاثي ورباعي وربما خماسي بعد تمثيل مسرحية للاستخدام المزعوم للسلاح الكيماوي كما حدث في خان شيخون ودوما مسبقاً، يمكننا القول بأن إدلب ستعود إلى حضن الوطن وهذا ليس ببعيد، فما اجتمع الجيش السوري إلا للانتصار وتطهير كامل حدوده وأراضيه، ولن تصلح بعد الآن شيفرات الدول المعادية في إطالة أمد الحرب على سوريا خصوصاً بعد فك الجيش السوري لتلك الشيفرات بجنازير الدبابات وفوهات المدافع.

الغرب يهزم في أول حرب مباشرة مع قائد عربي منذ قرون

اعترف وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان بأن الرئيس السوري بشار الأسد قد ربح الحرب في سوريا.

هذا الاعتراف يعني ضمنا هزيمة الدول التي اجتمعت من أجل إسقاط دمشق في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ في تونس وإسطنبول ومراكش وباريس وروما ومن بعد في لندن وباريس وعواصم أخرى، وقد وصل عددها إلى ١١٢ دولة، من ضمنها بطبيعة الحال، الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وعدد من الدول الأوروبية والعربية.

اعتراف لو دريان بالهزيمة في الحرب الدولية على سوريا، سبقه اعتراف من كبار المثقفين الفرنسيين بهزيمة الغرب في "أول حرب مباشرة مع قائد عربي منذ قرون"، وكنا قد أشرنا في حينه، إلى ما ذكره الباحث الفرنسي المرموق أوليفييه روا في هذا الصدد، ومنظر ما يسمى بـ"الربيع العربي" برنار هنري ليفي.

لكن لو دريان أحب أن يتشاطر بالقول أن "الأسد ربح الحرب لكنه لم يربح السلام"، وحتى يربحه عليه أن يستمع إلى مطالب "أصدقاء سوريا" الذين ضمر عددهم حتى وصل مؤخرا إلى أقل من عشر دول، وهؤلاء يريدون بحسب الرئيس إيمانيوال ماكرون في خطاب ألقاه مؤخرا أمام السفراء الفرنسيين في الخارج "أن يكون للأقليات الدينية والإثنية دورها في مستقبل سوريا على قدم المساواة"، وحتى يكون لها هذا الدور، يجب إعداد دستور جديد يكرس لها ذلك، بشهادة وضمان الدول الكبرى، ما يعني بوضوح، أن على الرئيس الأسد الذي ربح الحرب

على جبهات القتال، كي لا تسقط بلاده في الهاوية الإثنية، أن يخسرها في عملية السلام في سوريا فتصبح شبيهة بالعراق الجريح، كما نراه أمام أعيننا هذه الأيام، مطعونا بدستور الطوائف والإثنيات الذي فرضه المحتل الأميركي على العراقيين عام ٢٠٠٥.

يزيد لو دريان وآخرون أنه لكي يعيد الأسد إعمار بلاده سيحتاج إلى أوروبا، لأن حليفه الروسي لا يمتلك المال، ولن تدفع أوروبا يورو واحدا ما لم يبن السلام في سوريا بشروط أوروبية أو غربية، أي على قاعدة الإثنيات والطوائف.

قد لا يكون كلام وزير الخارجية الفرنسي مجردا من الحقيقة، لكن لسوريا أيضا حلفاء وأصدقاء، يمكن أن يساهموا، جزئيا على الأقل، بإعادة الإعمار ولديهم بعض الوسائل، ناهيك عن برمجة العملية برمتها على زمن أطول وترتيب أولويات تأخذ بعين الاعتبار عودة النازحين.

يتناسب الاعتراف الفرنسي بهزيمة الغرب في سوريا، مع طبيعة الإصلاحات السياسية المواكبة للحرب والتي يعبر عنها مسار "أستانة" حيث لا مشاركة غربية في هذه الاجتماعات حتى على مستوى مراقب، علما أنها تبحث بترتيبات سياسية ودستورية لم تخترق حتى الآن سقف الدستور السوري الجديد، للعام ٢٠١٢ وينص صراحة في مادته الثانية على أن "السيادة للشعب السوري" ولا يحق "لفرد أو لجماعة ادعاء هذه السيادة"، وتقطع هذه المادة الطريق على دستور الطوائف والإثنيات الذي تريده الدول الغربية لسوريا.

يؤدي بنا ما سبق إلى استنتاج مفاده أن الرئيس الأسد ربح الحرب السورية، ويقود بمساعدة الروس والإيرانيين ونصف إذعان تركي، عملية سياسية تحفظ النظام ولا تفككه، من دون أن تنجح الدول الغربية في تعديل هذا المسار أو الانخراط فيه بشروطها، لكنها رغم ذلك، تضع العصي في دواليب العملية العسكرية التي يقودها الجيش السوري من أجل استعادة إدلب ومن بعد كل الأراضي السورية المحتلة.

تزعم الولايات المتحدة ومعها فرنسا وبريطانيا وجزء من حكومة ألمانيا أن آلاف المدنيين (ترامب يقول مئات الآلاف) سيسقطون في محافظة إدلب، وإن الحكومة السورية ستستخدم السلاح الكيماوي، وإن فعلت ستتلقى ردا أكبر من ذي قبل، بحسب جون بولتون مستشار الأمن القومي في إدارة ترامب. ماذا تريد هذه الدول التي دمرت الموصل في العراق والرقة في سوريا بداعي مكافحة الإرهاب من دون أن يرف لها جفن على آلاف المدنيين الذين سقطوا؟ هل تريد هذه الدول الاشتراك في حرب تحمي داعش والنصرة والإيغور والشيشان والأوزبيك الذين يتجمعون في القسم الشمالي من إدلب وريفها؟ أم يريدون حماية "الجبهة الوطنية السورية" المؤيدة لأردوغان في جنوب المحافظة؟ ماذا يربحون من هذا الدعم؟ ثم هل يستطيعون فعلا المغامرة بإنزال جيوش على الأرض ما دام القصف الجوي، غير كاف لربح معركة، فما بالك بالحرب؟ ولنفترض أنهم يريدون حماية الإرهابيين وتغيير مسار الحرب السورية لماذا انتظروا سقوط حمص وحماة وحلب والغوطة ودرعا لكي يغيروا المسار؟ الإجابات عن هذه الأسئلة لا توحي باستعداد غربي لخوض حرب على الأرض مع الجيش السوري وحلفائه، وبالتالي إحداث فارق في مصير الحرب السورية. ولو كانت هذه الإمكانية متاحة لما انتظر هؤلاء حتى معركة إدلب. وهم للتذكير يكررون الآن التصريحات التي أطلقوها عشية استرداد حلب ودرعا والغوطة ولم تغير نتيجة الحرب في تلك المواقع.

الخصوصية الأبرز في إدلب تأتي من الجهة التركية. فأردوغان لا يريد حربا على حلفائه المحاصرين في جنوب المحافظة السورية، من طرف أحرار الشام الذين صنفهم مؤخرا جماعة إرهابية ومن الجيش السوري، وبالتالي سيكون من الصعب ضمان خطوط إمدادهم. وإن خسر أردوغان هذه الجماعة من المسلحين الموالين له، سيضعف موقفه في مواجهة حزب العمال الكردستاني وأنصاره في الشرق السوري، وسيكون مضطرا من بعد إلى الارتداد نحو الحدود، مهزوما، بعد استثمار ٧ سنوات على الأقل في الحرب السورية. والأخطر من ذلك إنه سيكون مضطرا للابتعاد عن الروس أيضا من دون أن تكون الأحضان الغربية مستعجلة لتوبته، فقد سمعنا ماكرون في الخطاب نفسه يستبعد ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي "لأن أردوغان يبحث عن تكوين عالم إسلامي" بعيدا من نهج رئيس الدولة العلماني كمال أتاتورك.

يبقى أن إدلب تشكل خطرا جديا على قاعدة حميميم الروسية التي تعرضت لهجمات بطائرات مسيرة، تماما كما تعرضت اللاذقية لصواريخ الإرهابيين وهجماتهم. ما يعني أن أمن الروس والجيش السوري على المحك مباشرة في هذه المحافظة التي سينتهي بها المطاف إلى سلطة الدولة السورية ربما خلال أسابيع أو شهور معدودة، ومن بعد يتوجه الجيش السوري شرقا لاستعادة المواقع التي تسيطر عليها القوات الأميركية.

مع عودة إدلب إلى حضن الدولة السورية، سيكون سقف التنازلات السياسية التي سيقدمها الرئيس السوري متواضعا للغاية، ولن يصل في كل الحالات إلى تنازلات طائفية وإثنية من النوع الذي تطالب بها الدول الغربية. وإن تم ذلك فإن الحرب السورية تكون قد ختمت بالحل العسكري على الطريقة الجزائرية وذلك بخلاف كل التوقعات التي قالت ألا حل عسكريا للأزمة السورية.

*** الميادين**